

مجلة أكاديمية شمال
أوروبا المحكمة للدراسات
والبحوث التربوية والإنسانية
- الدنمارك .

العدد : 21
13/10/2023

التبادل التجاري مقابل تبادل العملة قاعدة اقتصادية تعالج مشكلة التضخم

Trade exchange facing currency swap An economic base that addresses the problem of inflation

إعداد



أ.د. طاهر نصّار
أستاذ بجامعة طيبة
المدينة المنورة

(التبادل التجاري مقابل تبادل العملة) قاعدة اقتصادية مبتكرة تحقق معاوضة عادلة تتوافق مع مبادئ الإسلام، وتساعد الدول النامية على زيادة الإنتاج وتحسين الاقتصاد، وتمنع تحكم عملة واحدة في التجارة العالمية، وتترك باب التنافس مفتوحًا لجميع الدول؛ فتكون العملة الأعلى قيمة هي عملة الدولة الأكثر إنتاجًا والأجدي نفعًا لشعوب العالم.

كما أنّها تعالج مشكلة التضخم وغلاء الأسعار؛ لأنّها تجعل العملة الوطنية معتمدة في التبادل التجاري بين الدول، وتعتبر كل ما يمتلكه الدولة مما يمكن بذله والتجارة فيه من ثروات وسلع وخدمات وامتيازات غطاء حقيقيًا للعملة الوطنية، وتجعل الذهب هو المعيار والمقياس الذي تُقَدَّر به أسعار السلع، ويُحدد به سعر صرف جميع العملات المحلية؛ لأنّه معدن نفيس يحتفظ بقيمته غالبًا.

بخلاف (قاعدة الدولار) المعمول بها حاليًا؛ فإنّها تقتصر إلى معيار ثابت، وتتسبب في موجات مستمرة من التضخم وغلاء الأسعار؛ لأنّه يتم طبع أوراق الدولار بكميات كبيرة من غير غطاء من الذهب أو تناسب مع الثروات والمنتجات.

الكلمات المفتاحية: التبادل التجاري، تبادل العملة، المقايضة، قاعدة الدولار، قاعدة الذهب، مبادئ الإسلام، مشكلة التضخم.

Research Summary

(Trade exchange facing currency swap) An innovative economic base that achieves fair netting in accordance with the principles of Islam, and helps developing countries to increase production and improve the economy, and prevents the control of one currency in world trade, and leaves the door of competition open to all countries; The currency of the highest value is the currency of the most productive country and the most beneficial to the peoples of the world.

It also addresses the problem of inflation and high prices. Because it makes the national currency reliable in trade exchange between countries, and it considers all the wealth, goods, services, and privileges that the state possesses that can be spent and traded in as a real cover for the national currency, and it makes gold the standard and measure by which commodity prices are estimated, and the exchange rate of all local currencies is determined by it. Because it is a precious metal that often retains its value.

other than the (dollar rule) currently in force; it lacks a fixed standard, and causes continuous waves of inflation and high prices; Because dollar bills are printed in large quantities without a cover of gold or commensurate with wealth and products.

Keywords: trade exchange, currency exchange, barter, dollar base, gold standard, Islamic principles, inflation problem.

تعد مشكلة التضخم الاقتصادي إحدى أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي حالياً. حيث أدت قاعدة الدولار كعملة عالمية منذ سبعينيات القرن الماضي إلى ظهور موجات متكررة من التضخم ساهمت في غلاء الأسعار وتقلبات الأسواق المالية. ويهدف هذا البحث إلى التحلي بقاعدة بديلة أكثر استقراراً يمكن أن تخفف من هذه التبعات الاقتصادية السلبية. حيث سيتناول بالتحليل قاعدة "التبادل التجاري مقابل تبادل العملة" كنموذج مقترح يركز على معايير التعاوض والعدالة. وسيسعى البحث من خلال أهدافه إلى التأسيس لهذه القاعدة البديلة وبيان كيفية تطبيقها لمعالجة مشكلة التضخم ودعم استقرار الأسعار. كما سيحاول توجيه الدول -وخاصة النامية منها- نحو اعتماد هذا النموذج لتعزيز عملاتها الوطنية وتنمية اقتصاداتها.

أهمية البحث:

قاعدة الدولار غير صالحة لضبط التبادل التجاري في النظام الاقتصادي المعاصر؛ لما تسببه من مشكلات اقتصادية وأزمات مالية عديدة؛ لذا يحتاج العالم إلى قاعدة جديدة أكثر أماناً وأقل خطورة. ومن هنا تظهر أهمية القاعدة المبتكرة: (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة)؛ لأنها تحقق معاوضة عادلة، وتعالج مشكلة التضخم وغلاء الأسعار، وتساعد الدول النامية على زيادة الإنتاج وتحسين الاقتصاد.

أهداف البحث:

- 1- الدعوة إلى تطبيق قاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة)؛ لأنها تحقق معاوضة عادلة تتوافق مع مبادئ الإسلام.
- 2- بيان كيفية استخدام هذه القاعدة في علاج مشكلة التضخم وغلاء الأسعار.
- 3- توجيه الدول العربية إلى تطبيق هذه القاعدة لتعزيز قيمة العملة الوطنية، وتنمية الاقتصاد.
- 4- مساعدة الدول النامية على إصلاح الاقتصاد، والتحرر من هيمنة الدولار وعملات الدول الكبرى.
- 5- منع تحكم عملة واحدة في اقتصاد العالم.

مشكلة البحث:

تكمن المشكلة التي يناقشها البحث فيما تسببه قاعدة الدولار من موجات التضخم منذ خمسة عقود، ومعلوم أن مشكلة التضخم من أخطر المشكلات التي يعاني منها العالم المعاصر؛ لما تسببه من غلاء في الأسعار، وانخفاض في قيمة النقود، وزيادة في معدلات الفقر، وما ينتج عن ذلك من آثار اجتماعية سيئة مثل البطالة والتسول وكثرة الجرائم.

ويحاول البحث علاج هذه المشكلة بقاعدة اقتصادية مبتكرة تركز على مبادئ الإسلام؛ هي قاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة).

الإطار النظري

قواعد إقتصادية لضبط التبادل التجاري

الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات أمر متعذر؛ لذلك احتاجت الدول - من قديم الزمان - إلى التبادل التجاري، ولكي تكون عملية التبادل نافعة وعادلة وضع الاقتصاديون بعض الضوابط؛ التي بدأت بتعاملات عفوية وساذجة ثم تطورت تدريجياً حتى صارت أنظمة وقواعد إقتصادية يلتزم بها معظم الدول.

وبعد النظرة العابرة لتاريخ التبادل التجاري بين البشر؛ تبين لنا أن أشهر الأنظمة والقواعد التي لاقت قبولاً بين الناس، والتزم بها معظم دول العالم؛ أربعة:

القاعدة الأولى: التبادل التجاري بنظام المقايضة:

المقايضة: هي تبادل السلع والخدمات من غير وسيط نقدي؛ فهي المعبر المباشر عن عملية التبادل التجاري. (مورجان، 1993: 12)

ويعتبر كثير من الباحثين المقايضة طريقة بدائية لعملية التبادل التجاري، ويرون أنها لا تتواءم مع تطورات العصر الحديث، وذلك لعدة أسباب؛ أهمها: صعوبة تحقيق التوافق المزدوج لرغبات المتعاملين، وصعوبة تحديد نسب للسلع والخدمات التي تتم بها المقايضة، والخلاف حول كيفية تقويم تلك السلع والخدمات، وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة، وصعوبة إيجاد وسيلة للادخار والقيام بعملية الدفع المؤجل. (عبد القادر، 2014: 15) و (مورجان، 1993: 12) و (عيسى، 2011: 14 - 15)

ورغم صحة هذه الصعوبات والسلبيات للمقايضة؛ إلا أنها كانت - ولا زالت - هي النظام الأمثل لعملية التبادل التجاري، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: أنها هي الطريقة الوحيدة التي تتم فيها عملية التبادل التجاري بصورة مباشرة من غير وسيط ثالث يتحكم في الطرفين المتبادلين؛ مثل بائع الذهب أو الفضة أو المعدن الذي يُسك منه العملة، وصنّاع النقود ومن يتحكمون في طبع العملات الورقية وتحديد سعر صرفها.

ثانياً: أنّ الاحتياج هو أصدق مسعر للسلع والخدمات؛ ف جرام من الذهب يكفي لشراء حزمة كبيرة من الأخشاب إذا كان المشتري يحتاجها لنوافذ البيت، وربما لا تكفي ألف جرام لشراء خشبة واحدة يحتاجها من يتعرض للغرق.

فهذا الاحتياج هو المسعر الحقيقي للتبادل التجاري بنظام المقايضة، ولا يزال هذا الضابط هو المتحكم في كثير من المعاملات التجارية المعاصرة؛ مثال ذلك: كثير من شركات التنقيب عن النفط واستخراجها وتكريره، أو استخراج المعادن وتصنيعها؛ تستحوذ على حصة كبيرة من النفط أو المعدن لعدة

سنوات كأجرة نظير ما قدمته من خدمات، وتوافق الدول المنتجة له على ذلك لأنها لا يمكنها الانتفاع بهذه الثروات إلا عن طريق تلك الشركات.

ثالثاً: أنها نظام حقيقي وعادل؛ لأنّ كلا الطرفين يبذل الفائض عنه ويأخذ ما يحتاجه بمقدار متكافئ عن رغبة ورضا نفس من غير زيادة، بخلاف الطرق الأخرى التي تتوسط فيها النقود فإنها تقوّم سعر السلعة مضافاً إليه أجرة صانع العملة ومصدرها ووسطاء آخرين.

وخلاصة القول.. أنّ المقايضة يصح أن تُوصف بالنظام أو القاعدة الضابطة للتبادل التجاري؛ رغم ما تشتمل عليه من صعوبات وسلبيات.

القاعدة الثانية: استخدام النقود المعدنية وسيطاً للتبادل التجاري:

اختلف الباحثون في تحديد أول من استخدم النقود المعدنية كوسيط للتبادل التجاري؛ فمنهم من يرى أنّ المصريين القدماء هم أول من قيّموا السلع بمعادن ذات أوزان ثابتة قبل الميلاد بأربعة آلاف سنة، ومنهم من يرى أنّ الصينيين هم أول من عرف العملة المعدنية في

القرن الثاني عشر قبل الميلاد، وكانت عبارة عن دائرة معدنية غير مسكوكة. (مورجان، 1993: 15) و (مهران، 2018: 11)

ثم قام ملوك مدينة (ليديا) بسك أول عملة رسمية في القرن السابع قبل الميلاد، وكانت مصنوعة من خليط الذهب والفضة (الإلكترولوم)، وتم ختمها مع صور تمثل فئات مختلفة من العملات، وساعد ذلك على تنشيط التجارة حتى أصبحت (ليديا) أغنى إمبراطورية في آسيا الصغرى في ذلك الوقت. (مهران، 2018: 12) و (السالوس، 1985: 23)

واشتهر الدينار الرومي من الذهب والدرهم الفارسي من الفضة في صدر الإسلام، وكان للدرهم الفارسي أوزان متعددة من القراريط كفئات لتلك العملة، ثم أضاف إليها الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه درهماً بوزن أربعة عشر قيراطاً عام (18هـ)، ونقش عليه نقوشاً إسلامية تشتمل على ذكر الله تعالى، ثم قام الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بسك أول دينار إسلامي من الذهب عام (76هـ)، وميّزه عن الدينار الرومي بنقوش إسلامية. (الماوردي، 1989: 196-197) و (عيسى، 2011: 51-54) و (مهران، 2018: 36-38) و (السالوس، 1985: 27-28)

وظل استخدام النقود المعدنية من الذهب والفضة سائداً عدة قرون كوسيط للتبادل التجاري حتى بعد ظهور العملات الورقية، وذلك لسهولة تداولها ونفاستها واحتفاظها بقيمتها الثمينة، وشعور الناس بأنها ثمن حقيقي للسلع والخدمات. (مورجان، 1993: 23-182)

ولا شك أنّ النقود المعدنية يسرت عملية التبادل التجاري لعدة أسباب؛ أهمها: أنّ من السهل استخدامها كوسيط للتبادل التجاري في جميع السلع والخدمات، وأنّها مقياس دقيق لتقييم الأشياء وحساب

قيمتها وأثمانها، وأنها مستودع للقيمة بحيث يمكن إنفاقها كئتمن للسلع والخدمات في أي وقت، ونظرًا إلى أنها كانت تُسك من معدن نفيس كالذهب والفضة فإنها ظلت صالحة للمدفوعات المؤجلة فترة طويلة من الزمان لاحتفاظها بقيمتها. (عبد القادر، 2014: 16 - 22) و (عيسى، 2011: 26 - 29) و (السالوس، 1985: 17 - 20)

القاعدة الثالثة: استخدام العملات الورقية ذات الغطاء الذهبي وسيطاً للتبادل التجاري:

كانت النقود المعدنية الثمينة عرضة لأخطار السرقة والنهب خاصة عند السفر؛ فضلاً عن ثقلها وصعوبة حملها، فبدأ الصينيون يصدرون نقوداً ورقية بدلاً من النقود المعدنية الثمينة في أوائل القرن التاسع الميلادي، وظهرت كل ورقة تحمل قيمة معينة يناظرها نفس القيمة من الذهب أو الفضة. (السالوس، 1985: 25)

ولكنَّ الأوروبيين لم يقتنعوا بذلك إلا في القرن السابع عشر الميلادي عندما قام أول مصرف في أوروبا وهو مصرف استوكهولم بالسويد بإصدار العملة الورقية، ثم تلاه مصرف اسكوتلاندا، ثم أصدر بنك إنجلترا الورقة النقدية الوثيقة (البنكنوت) عام (1694م)، وكان حامل الأوراق النقدية له حق في تحويلها إلى ذهب أو فضة إن أراد ذلك. (مورجان، 1993: 26) و (مهران، 2018: 61)

وظل الاعتماد على النقود المعدنية من الذهب أو الفضة أو النقود الورقية البديلة جنباً إلى جنب؛ حتى أعلنت إنجلترا أنَّ الذهب هو المقياس الوحيد للقيمة بمقتضى قانون عام (1816م)، وكذلك تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن نظام المعدنين (الذهب والفضة) بشكل رسمي عام (1893م) واعتمدت الذهب فقط، واشتهر هذا النظام فيما بعد بقاعدة الذهب ، (مورجان، 1993: 182، 186-187) و (مهران، 2018: 64) ثم أصبح الاعتماد - بعد ذلك - على الجنيه الإسترليني والدولار في التبادل التجاري مع إمكانية مبادلة هذه العملات بالذهب بثقة تامة. (مورجان، 1993: 202)

وبذلك صار الذهب وحده هو العملة المتداولة أو الأصل للعملة الورقية الوثيقة (البنكنوت) في بريطانيا وأمريكا ومعظم دول أوروبا، ولا شك أنَّ للغطاء الذهبي فوائد عديدة؛ أهمها: أنَّه مقياس دولي دقيق لتقييم الأشياء، وداعم قوي للعملة الورقية مما يقلل من العجز في الميزانية، وثابت القيمة مما يساعد على استقرار سعر الصرف وتقليل معدلات التضخم. (عيسى، 2011: 35)

لكنَّ كثرة تحويل العملات الورقية إلى ذهب ونفاد كثير منه في فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية؛ أجبر بريطانيا على التخلي عن نظام الذهب عام (1931م)، وصارت الأوراق النقدية غير قابلة للتحويل كلية، ولكن ظل الذهب هو الميزان في تداول العملات واستقرار الأسعار. (مورجان، 1993: 29) ، (191) و (مهران، 2018: 114 - 115)

القاعدة الرابعة: استخدام العملات الورقية العارية عن الغطاء الذهبي وسيطاً للتبادل التجاري:

في نهاية الحرب العالمية الثانية كان في حوزة الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ثلثي الذهب النقدي في العالم (مورجان، 1993: 99) ، فقامت بعقد اتفاقية بريتون وودز مع ممثلي أربع وأربعين دولة لتطوير النظام النقدي الدولي الجديد في عام (1944م)، والموافقة على إنشاء هيئتين للمال؛ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. (مورجان، 1993: 197) و (كرتزن، 2010: 32)

ونصت الاتفاقية على أنّ الدولار الأمريكي هو المعيار النقدي الدولي لكل عملات العالم، وكل دولة تُثبّت سعر صرف عملتها وتحدده بالنسبة للدولار، وذلك لضمان استقرار سعر الصرف، ومنع التخفيضات التنافسية، وتعزيز النمو الاقتصادي. (نفس المصدر السابق)

وتعهدت الولايات المتحدة - بموجب هذه الاتفاقية - بتسليم أوقية من الذهب (31جم) مقابل (35 دولاراً)، وبذلك تحوّل الدولار من عملة محلية إلى عملة دولية بغطاء ذهبي، وارتبط سعر الصرف لجميع العملات به . (المالكي، 2020 : 9) و (مورجان، 1993: 200) و (كرتزن، 2010: 32)

والذي سوّغ للولايات المتحدة هذه الصدارة والهيمنة الاقتصادية، وجعل بقية الدول ترضى بذلك؛ أنّها كانت المنتصر الأكبر في الحرب العالمية الثانية، ولم تتكبد خسائر فادحة مثل بقية الدول المشتركة في الحرب، وكذلك إلغاء بريطانيا والدول المتقدمة العمل بقاعدة الذهب لعدم قدرتها على تغطية عملاتها به؛ بينما كانت الولايات المتحدة قادرة على ذلك لامتلاكها أكبر احتياطي من الذهب.

ولم يدم ذلك طويلاً؛ فقد تكفلت الولايات المتحدة بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية بموجب مشروع مارشال الاقتصادي، وازداد الطلب على الدولار للإنفاق على تصنيع السيارات والآلات والحديد الصلب والصناعات الحربية، وخاضت الولايات المتحدة حرب فيتنام عام (1956م)؛ فتزايد احتياجها إلى الدولار لتغطية نفقات الحرب، وزاد معدل البطالة ومعدل التضخم، وحدث ركود اقتصادي وعجز في الموازنة قيمته مليارات دولار، وفشلت كل محاولات الإصلاح، وقلّ الاحتياطي من الذهب ولم يعد قادراً على تغطية الدولارات التي تمتلكها الدول الأخرى. (المالكي، 2020 : 10 . 12)

كل ذلك أجبر الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون على إلغاء قاعدة الذهب عام (1971م)، وإصدار قرار بالتوقف عن تغطية الدولار بالذهب، وفرض ضريبة إضافية بنسبة (10%) على السلع التي تستوردها الولايات المتحدة، وعرض الدولار للمضاربة ليتحدد سعره حسب العرض والطلب. (كرتزن، 2010: 31)

وكان هذا القرار بمثابة صدمة للمسؤولين في جميع دول العالم، واشتهر بـ(صدمة نيكسون)، ولكنهم اضطروا إلى قبوله ولم يكن أمامهم خيار آخر؛ لأنهم يحتفظون بكميات كبيرة من الدولارات، واقتصادهم

مرتبط بالاقتصاد الأمريكي، وصدور قرار منظمة (أوبك) بربط سعر النفط بالدولار. (المالكي، 2020 : 10 . 12 . 32)

ومنذ ذلك الحين أصبح الدولار - كورقة نقدية من غير غطاء ذهبي - هو العملة الأكثر اعتمادًا في التجارة الدولية وعند صندوق النقد الدولي، وارتبط سعر الصرف لجميع العملات به، واحتل مكانة كبيرة كعملة للاحتياطي النقدي العالمي، ولم يعد الذهب مقياسًا لقيمة السلع (مورجان، 1993: 200) ، وبذلك تحوّل النظام النقدي من (قاعدة الذهب) إلى (قاعدة الدولار)، وتمكنت الولايات المتحدة من السيطرة على الاقتصاد العالمي من غير ارتكازها على مدّخر كبير من الذهب.

- ولكنّ (قاعدة الدولار) تسببت في مخاطر عديدة؛ أهمها:

أولاً: عدم وجود أصول تدعم العملة وتحافظ على قيمتها؛ فما هي إلا ورقة مطبوعة قد نالت ثقة كبيرة، وإذا ضعفت تلك الثقة فقدت العملة قيمتها، وفقدت الدول التي تخترنها توازنها الاقتصادي، ولذلك سمّى المستشار الألماني السابق هلموت شميت نظام الدولار بـ(اللانظام العائم). (كرتزن، 2010 : 31 - 32)

ثانياً: أنّ في قاعدة الذهب كان على البلد المصدر للعملة أن يحافظ على قيمتها بالغطاء الذهبي، لكن في قاعدة الدولار فإنّ الحفاظ على قيمة العملة يقع على عاتق مقرضي الولايات المتحدة؛ حيث إنهم يملكون استثمارات مثمّنة بالدولار، وهذا يعني أنّ أي انخفاض في الدولار يعد انخفاضاً في ممتلكاتهم، وانخفاضاً في قيمة عملاتهم كذلك. (كرتزن، 2010 : 12)

ثالثاً: طباعة الدولار من غير غطاء ذهبي أو أصول ذات قيمة يزيد من معدلات التضخم، وما ينتج عن ذلك من عجز في الميزانية وركود اقتصادي وبطالة وفقر وأزمات مالية كبيرة؛ لأنّ ضبط معدلات التضخم والتحكم في تدفق العملة إلى الأسواق يتمّ حسب الوضع الاقتصادي الخاص بالولايات المتحدة من غير مراعاة للأوضاع الاقتصادية في دول العالم وخاصة الدول النامية، والدليل على ذلك أنّ الولايات المتحدة لمّا منعت تحويل الدولار إلى ذهب راعت مصلحتها الخاصة، ولم تأبه بالخسائر التي سببتها للدول الأخرى؛ فقد قُدرت خسائر البنوك التجارية وبنوك التسليف العقاري وحدها بـ(400 مليار دولار)، هذا غير خسائر الشركات الأخرى. (المصدر السابق : 31)

رابعاً: أنّ توسط الدولار في عملية التبادل التجاري يزيد التكلفة على الطرفين المتبادلين، وقد يؤدي إلى تعجيز أحدهما إذا لم يكن لديه وفرة من الدولارات مما يضطره إلى الاقتراض بفوائد مركبة؛ فبدلاً من إنعاش خزينته بصفقة تجارية رابحة يتورط في الدين ويتدهور اقتصاده بسبب الفوائد الباهظة.

خامسًا: تحكم الولايات المتحدة الأمريكية - وهي دولة واحدة - في اقتصاد العالم يفرض على جميع الدول اتباع سياساتها مهما كانت خاطئة، ويمكنها من استغلال نفوذها الاقتصادي في معاقبة الدول التي تخالفها؛ مما يفقدها الحيادية والنزاهة.

سادسًا: أنَّ العالم كله يتأثر دائمًا بما يحدث في الولايات المتحدة من أزمات مالية، ولا ينتفع غالبًا بما يحصل لها من ازدهار اقتصادي، فدول العالم - وخاصة الدول النامية - شركاء لها في الضراء وغرماء في السراء، ومكتوب على شعوب العالم أن ينالهم من الشعب الأمريكي فقره وبؤسه، ولا يعمهم ثراؤه ونعيمه!

مما سبق يتضح لنا.. أنَّ ما وصل إليه النظام الاقتصادي العالمي من اعتماد (قاعدة الدولار) كوسيط للتبادل التجاري له سلبيات خطيرة يتضرر منها كل دول العالم وخاصة الدول النامية، وأنَّ العالم يحتاج إلى قاعدة جديدة أكثر أمانًا وأقل خطورة.. وهذا هو كما في القاعدة التالية .

التبادل التجاري مقابل تبادل العملة

حدوث المشكلات والأزمات هو الذي يحمل المفكرين على البحث عن حلول جديدة؛ فالحاجة تفتق الحيلة، وقد تبين لنا - نظريًا وواقعيًا - أنَّ (قاعدة الدولار) غير صالحة لضبط التبادل التجاري بين دول العالم المعاصر، وأنها تسببت في مشكلات اقتصادية وأزمات مالية عديدة منذ اعتمادها عام (1971م)، وأنه حان الوقت للتفكير في قاعدة جديدة تجمع بين محاسن القواعد السابقة، وتتجنب مساوئها ومخاطرها جميعًا.

ومن هنا تظهر أهمية القاعدة المبتكرة: (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة).. وشرح هذه القاعدة، وبيان مبادئها التي ارتكزت عليها، والإصلاحات والمقترحات اللازمة لتطبيقها، وذكر نماذج لمحاولة تطبيقها؛ كل ذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: شرح القاعدة:

قد توسعت عمليات التبادل التجاري بين الدول في العصر الحديث، وتتنوع السلع والخدمات التي يتم تبادلها بدرجة كبيرة وسرعة عجيبة، ومثال ذلك: تأجير الآثار، واستئجار معارض للسلع المتنوعة، وخدمات المرور عبر الموانئ البحرية والبرية، والشراكة في المشروعات الاستثمارية مثل مشروع قطارات الأنفاق، والخدمات التي تقدمها شركات التنقيب عن النفط والغاز والمعادن، والخدمات السياسية مثل القيام بدور الحليف السياسي أو الظهير العسكري، أو الاستفادة بموقع الدولة المتميز (الاستراتيجي) وغير ذلك كثير.

وصار للعملات الورقية اعتباران: أولهما استخدامها كتمن للأشياء ووسيط للتبادل التجاري، وهذا هو الغالب. وثانيهما اعتبارها سلعة مثل بقية السلع تُباع وتُشترى، ويرتفع سعرها وينخفض، ووسيلة لتوليد المال والربح منه من غير تبادل تجاري حقيقي أو إجراء معاوضة عادلة. (كرترمن، 2010: 45 - 46) ولكي تكون عملية التبادل التجاري عادلة ونافعة للبلدين من غير تكلفة زائدة؛ ينبغي عدم السماح بدخول طرف ثالث يغنم ولا يغرم، وهذا لا يكون إلا بإحدى طريقتين:

الطريقة الأولى: المقايضة من غير تسيط العملة؛ بتبادل سلعة مقابل سلعة، أو خدمة مقابل خدمة، أو سلعة مقابل خدمة، وتقدير سعر السلعة أو الخدمة يكون بالذهب؛ لأنه معيار ثابت القيمة غالبًا، وقد ارتضاه الناس قرونًا كثيرًا، واعتبره الاقتصاديون أضبط المقاييس وأكثرها استقرارًا. ومثال ذلك: (100 ألف طن) أرز مقابل (150 ألف طن) قمح؛ بعد تسعير كل من طن الأرز وطن القمح بالذهب، وقد يترضى الطرفان على هذه الصفقة من غير تسعير القيمة بالذهب؛ بسبب الاحتياج أو حرصًا على التعاون والتسامح بين البلدين أو لسبب آخر.

والطريقة الثانية: تسيط العملة الوطنية؛ بأن يتم دفع الثمن بعملة بائع السلعة أو باذل الخدمة؛ إلا إذا ارتضى البائع الدفع بعملة المشتري، ويكون سعر صرف العملتين حينئذ محددًا بالنسبة إلى الذهب. ومثال ذلك: أن يحدث تعاون تجاري بين مصر وروسيا؛ فتشترى مصر من روسيا (100 ألف طن) قمح وتدفع الثمن بالروبل الروسي، وتشترى روسيا من مصر (80 ألف طن) أرز وتدفع الثمن بالجنيه المصري؛ إلا إذا ارتضى الطرفان التعامل بالروبل الروسي فقط أو بالجنيه المصري فقط، ويُحدد سعر الصرف لكل من الروبل الروسي والجنيه المصري بالذهب.

وليس معنى تقدير سعر السلعة أو الخدمة أو سعر صرف العملة بالذهب أننا نتعامل بقاعدة الذهب القديمة؛ بل المقصود هو جعل الذهب معيارًا للتقييم والتقدير فقط من غير اشتراط غطاء ذهبي فعلي للعملات الورقية، وبذلك يكون الغطاء الحقيقي للعملات الورقية هو كل ما تمتلكه الدولة مما يمكن بذله والتجارة فيه من ثروات ومنتجات وسلع وخدمات وامتيازات؛ مقدّر قيمته بالذهب.

- ونستنتج من الشرح السابق للقاعدة عدة نتائج مهمة؛ هي:

أولاً: أن الدولة تنتفع بهذه القاعدة مرتين؛ أولهما بتصدير ما يزيد عن حاجتها واستيراد ما تحتاجه. وثانيهما بتدويل العملة الوطنية والتحرر من العملات المهيمنة عالميًا.

ثانيًا: عدم السماح بدخول طرف ثالث يربح من المتبادلين من غير أن يبذل شيئًا، وهذا بخلاف (قاعدة الدولار) التي تربح فيها الولايات المتحدة ثمن بيع الدولارات التي تتوسط معظم العمليات التجارية في العالم.

ثالثًا: أن سعر السلع والخدمات يُقدَّر بطريقة عادلة تنال رضا الطرفين من غير أن يتحكم في السعر طرف ثالث؛ بخلاف الدولار الذي تتحكم الولايات المتحدة في رفع سعره أو خفضه عن طريق زيادة الفائدة أو خفضها حسب مصالحها الخاصة.

رابعًا: أن سعر الصرف يُحدد بالنسبة إلى الذهب وهو معدن نفيس ثابت القيمة غالبًا؛ بخلاف الدولار الذي تتغير قيمته بدرجة كبيرة حسب الوضع الاقتصادي للبلد المصدرة له وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

خامسًا: أن الدولتين المتبادلتين ليستا بحاجة إلى شراء الدولار أو اقتراضه أو الاحتفاظ به كاحتياطي أجنبي؛ لأنَّ التعامل إمَّا أن يكون بالمقايضة من غير توسط العملة، أو بتوسط العملة الوطنية.

سادسًا: أنَّ غطاء العملات الوطنية المستخدمة في هذه القاعدة هو كل ما تمتلكه الدولة مما يمكن بذله والتجارة فيه من ثروات وسلع وخدمات وامتيازات؛ مقدَّر قيمته بالذهب، من غير اشتراط وجود غطاء ذهبي حقيقي بل يكفي تقدير هذه الممتلكات بالذهب فقط، ولا شك أنَّ في ذلك تيسيرًا كبيرًا للتبادل التجاري بين الدول، وإعانة على التنمية الاقتصادية لكل دولة.

المطلب الثاني: المبادئ التي تركز عليها القاعدة:

أية قاعدة صحيحة ونافعة لا بد أن تقوم على أسس صحيحة وراسخة، وتستند إلى مبادئ ثابتة وعادلة، وتتصف بالواقعية والعمومية؛ فلا تكون خيالية غير قابلة للتطبيق، أو خاصة تهدف إلى مصلحة دول معينة في العالم أو فئات محددة من الناس.

وقد اعتمدت في تأصيل قاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة) على مبادئ الإسلام؛ التي غرسها الله تعالى في فطرة الإنسان، وأعلن بها في القرآن الكريم، وذكرها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم في سنته المشرفة، وأجمع عليها العقلاء والحكماء والعلماء في كل عصر. ويمكن صياغة تلك المبادئ على النحو التالي:

المبدأ الأول: «إقامة الوزن بالقسط»: والمقصود به إقامة العدل في كل معاملة مالية، والتكافؤ في التبادل التجاري؛ سواء اشتمل ذلك على وزن وكيل أم لا.

وهذا هو الميزان العادل الذي أقام الله به السموات والأرض؛ كما قال تعالى: (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ * وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ) [الرحمن: 7-9]، وقد ذم سبحانه المخالفين لهذا المبدأ فقال: (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ * أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ * لِيَوْمٍ عَظِيمٍ * يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) [المطففين: 1-6].

المبدأ الثاني: «التوازن في جميع الأمور»: والمقصود به تقدير الأمور بدقة من غير زيادة أو نقصان، وقد أخبرنا الله تعالى أنه خلق كل شيء بمقدار دقيق ليؤدي وظيفته في الكون على خير وجه؛ فقال سبحانه: (اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامَ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ) [الرعد:8]، وقال جلَّ في علاه: (وَالْأَرْضَ مَدَدْنَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ) [الحجر:19]، وقال تعالى: (لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) [يس:40].

ونفهم من هذا المبدأ أنه ينبغي الانتفاع بالثروات من غير إسراف وتبذير أو شح وتقتير، وتبادل السلع والخدمات بمقادير متكافئة، وتغطية العملة الوطنية بمخزون (احتياطي) متنوع من الثروات بنسب متعادلة، ونفهم كذلك أنه ينبغي اختيار المعيار الدقيق لتقدير سعر صرف العملة، وأقرب المعايير هو الذهب. (الطقجي، 2020: 284) و (كرتزن، 2010: 32)

المبدأ الثالث: «استقرار قيم الأشياء»: والمقصود به هو الحفاظ على قيمة الشيء من النقصان والتآكل؛ سواء بظلم مقصود أو بإهمال غير مقصود، ولذلك حَرَّمَ اللهُ تعالى الربا وبخس الناس أشياءهم لما في ذلك من إنقاص المال بظلم؛ فقال سبحانه: (وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَغْذًا إِصْلَاحِهَا) [الأعراف:85]، وقال تعالى عن التوبة من التعامل بالربا: (وَإِنْ تَبُوءْمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) [البقرة:279]، وحذَّر من إنقاص أموال اليتامى بإهمال دون قصد فقال تعالى: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَغْفِرْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ) [النساء:6].

ونفهم من هذا المبدأ أنه ينبغي الحفاظ على قيمة العملة، وأخذ التدابير اللازمة لاستقرار النقود؛ لأنَّ أي تآكل لقيمة العملة يؤدي إلى ظلمٍ وبخسٍ في حقوق الناس، ويعود بالأثر السيء على العدالة الاجتماعية والصالح العام (شابرا ، 1990 : 51 . 52) ، وقد ثبت بالتجربة أن تقدير سعر صرف العملة بالذهب يحافظ على قيمتها غالبًا. (قنطجبي، 2020 : 284) و (كرتزن، 2010 : 32)

المبدأ الرابع: «الربح والمغرم مقابل البذل والمغرم»: ومعنى ذلك أن الغنيمة والربح مقابل الإنفاق والمخاطرة بالمال، ولذلك قال الرسول صلى الله عليه وسلم: (الْخَرَجُ بِالْضَّمَانِ) (الألباني، 1989) ، ومعناه: الكسب من الشيء وغلته المنفصلة عنه يكون مقابل تحمل مسئولية حفظه وضمان ما يتلف منه (السيوطي، 1983 : 135 . 136) و (الزرقاء، 1989 : 429) ، وصاغ العلماء بعض القواعد الفقهية التي تؤكد ذلك؛ مثل: «العُرم بالغُرم» و«العُرم بالغُرم»؛ أي أنَّ الغرامة بالنفقة على العقار أو الدابة يكون مقابل ما يغنمه ويكسبه منه. (الزرقاء، 1989 : 437) و (السيوطي، 1983 : 136)

ونفهم من هذا المبدأ أنّ من حق كل دولة تبذل من ثرواتها ومنتجاتها، وتخاطر في عمليات التبادل التجاري مع الدول الأخرى؛ أن تنتفع بتدويل عملتها الوطنية وتقويتها وتحريرها من هيمنة عملات الدول الكبرى، وأنّ من لا يبذل شيئاً ليس من حقه أن يفرض عملته على الدول الأخرى، أو يجعلها وسيطاً في تبادل تجاري من غير أن يكون طرفاً فيه.

المبدأ الخامس: «لا ضرر ولا ضرار»: هذا المبدأ هو نص حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ (الحنبلي، 2008: 667 . 670) ، وصاغ الفقهاء من هذا الحديث هاتين القاعدتين: «الضرر يُزال» و«الضرر لا يُزال بالضرر»؛ ومعنى ذلك: أنّه لا يجوز إلحاق الضرر بالغير بدون حق شرعي مطلقاً، ولا يجوز مقابلة ضرر الغير على وجه غير جائز. (السيوطي، 1983: 83 . 86) و (الحنبلي، 2008: 671) و (الزرقاء، 1989: 165)

ونفهم من هذا المبدأ أنّ الضرر الذي تتحملة الدول النامية بسبب التعامل بقاعدة الدولار يجب إزالته، وكل ما يسببه انخفاض سعر الدولار من نقص وتآكل في قيمة عملات الدول الأخرى وممتلكاتها، وما ينتج عن ذلك من تضخم وغلاء للأسعار وركود في الأسواق وفقر وبطالة؛ يجب رفضه ومنعه، ولا يكون ذلك إلا بتدويل العملات المحلية – المقدّر سعرها بالذهب – مقابل التبادل التجاري بين الدول.

المطلب الثالث: الإصلاحات والمقترحات اللازمة لتطبيق القاعدة:

تحتاج قاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة) إلى بعض الإصلاحات والمقترحات والأفكار الاقتصادية اللازمة لتطبيقها في أية دولة في العالم، وبيان ذلك على النحو التالي:

أولاً: الإصلاحات الاقتصادية: تركز هذه الإصلاحات على زيادة الثروات والموارد، والانتفاع بها في الاستهلاك والإنفاق المعتدل، والاستثمار في الصناعة والمشروعات الإنتاجية؛ لزيادة حجم التبادل التجاري الذي يعزز من قيمة العملة المحلية، ويساعد على التنمية الاقتصادية. وأبرز هذه الإصلاحات: (1) اكتشاف الثروات وزيادة الموارد؛ مثل التنقيب عن النفط والغاز والمعادن، واستصلاح الصحراء لزيادة الرقعة الزراعية.

(2) ترشيد الاستهلاك والاعتدال في الإنفاق، وذلك بمحاربة الفساد ومنع الاختلاس من أموال الدولة، وتجنب التبذير والإسراف في الطعام والشراب، وهدر الأموال في غير منفعة.

(3) توجيه المال إلى الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية؛ بدلاً من استيراد السلع الكمالية بالعملات الأجنبية.

(4) الإكثار من المشروعات الإنتاجية لزيادة حجم التبادل التجاري، والتقليل من المشروعات الخدمية غير الضرورية.

(5) غلق باب الاقتراض الخارجي بفائدة، وفتح باب التمويل الشرعي بتوجيه المستثمرين والمودعين أموالهم في البنوك إلى استثمار الأموال في مشروعات إنتاجية نافعة.

(6) تصفير الفائدة وجعل المال مقابل الإنتاج (كينز، 2010: 387) ؛ لأنَّ "سعر الفائدة المنخفض يعزز من حجم الاستثمار ويحدث ذلك بتحويل عقود البنوك من إيداع بفائدة إلى توكيل بأجرة، ومن إقراض لمدين بفائدة أكبر إلى شركة مضاربة في مشروع إنتاجي؛ يُقَسَّم فيه الربح حسب النسبة المتفق عليها. (المصدر السابق: 407)

(7) التقليل من الضرائب، والتعامل مع المستثمرين بنظام الضرائب التصاعدية، وإعفاء أصحاب المشروعات الصغيرة منها في السنوات الأولى.

(8) التركيز في المخزون الاحتياطي على الذهب والفضة والمعادن النفيسة، والتنويع بين العملات الأجنبية العالمية، وعدم الاقتصار على الدولار.

ثانياً: الأفكار الاقتصادية: وهي مقترحات تساعد في تطبيق القاعدة؛ باستغلال ثروات الدولة ومنتجاتها وامتيازاتها في تدويل العملة الوطنية وتعزيز قيمتها. وأهم هذه المقترحات:

1. اعتماد العملات المحلية عند الشراكة في المشروعات الاستثمارية؛ مثل التعامل بالجنيه المصري والروبل الروسي في المشروعات المشتركة بين مصر وروسيا في قطاع السياحة وإنشاء محطة الضبعة للطاقة النووية وغيرها.

2. تحصيل الضرائب الجمركية بالعملة الوطنية؛ مثل إدراج مصر الجنيه المصري ضمن العملات التي يُحصَل بها رسوم المرور عبر قناة السويس.

3. تأجير الآثار بالعملة الوطنية أو مقابل استيراد سلع أساسية؛ مثل تأجير مصر لبعض الآثار الفرعونية - التي يمكن نقلها - لروسيا مقابل الجنيه المصري، أو تأجير بعض الآثار الثابتة - التي لا يمكن نقلها - للسعودية مقابل النفط.

4. تصدير الثروات المتميزة مقابل العملة الوطنية؛ مثل تصدير السعودية البترول مقابل الريال، ومصر الغاز الطبيعي مقابل الجنيه، والمغرب الفوسفات مقابل الدرهم وهكذا.

5. توجيه الحلفاء السياسيين إلى اعتماد العملة الوطنية مقابل الدعم السياسي في قضية من القضايا، أو مقابل الإعلان بالتعاون الأمني أو العسكري.

6. استثمار الموقع الاستراتيجي للدولة في تدويل العملة الوطنية؛ مثل استثمار مصر لموقعها المتميز بتوسطها بين ثلاث قارات، ومرور معظم التجارة العالمية عبر أراضيها في الشراكة التسويقية مع بعض الدول؛ كتسويق السيارات والأجهزة الكهربائية اليابانية في إفريقيا مقابل اعتماد الجنيه المصري. ومثل

انتفاع دول غرب أوروبا من الغاز واليورانيوم الإفريقي عن طريق موقع دولة المغرب المتميز مقابل اعتماد الدرهم المغربي.

7. الاستفادة من تجربة الإلكتروم (خليط الذهب والفضة) في صناعة الحلي وبعض الصناعات في قطاع التكنولوجيا؛ لأنّ في ذلك فوائد متعددة؛ أهمها توفير الذهب الخالص لزيادة المخزون الاحتياطي، وإعادة قيمة الفضة لعهداها السابق وتوفير كميات منها كذلك لزيادة المخزون الاحتياطي، وتخفيض سعر الحلي المصنّع من خليط الذهب والفضة بدلاً من الذهب الخالص؛ لانخفاض سعر الفضة مقارنة بالذهب.

المطلب الرابع: بؤادر ومحاولات لتطبيق القاعدة:

ظهرت بؤادر ومحاولات للعمل بقاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة) من عدة دول، وبيان ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

(1) تسعى مصر إلى تدعيم فكرة التبادل التجاري بالعملات المحلية بينها وبين الهند والصين وروسيا؛ لتخفيف الضغط على الدولار، وتعزيز قيمة الجنيه المصري أمام العملات الرئيسية.

وقد تمّ التوافق بالفعل بين مصر وروسيا على التعامل بالعملات المحلية، وتمّ التنسيق بين البنكين المركزيين للبلدين بشكل جيد، وأدرج البنك المركزي المصري الروبل الروسي ضمن العملات الرئيسية لديه. (<https://shorturl.at/EMY09>)

وصرّح وزير التموين الدكتور علي المصليحي أنّ مصر تدرس جدّيًا الموافقة على استخدام عملات نقدية غير الدولار في تبادلات تجارة السلع الأولية (<https://shorturl.at/jAKO1>) وأكد أنّه تجري مناقشات للتعامل بالعملات المحلية مع الجانب الهندي في استيراد

القمح. <https://shorturl.at/IsOZ1>

(2) اتفقت روسيا وإيران على التبادل التجاري بعمليتهما الوطنيتين في شهر يوليو عام 2022م، وأعلن محافظ البنك المركزي الإيراني علي صالح آبادي بدء التداول بالروبل الروسي والريال الإيراني (التومان) في تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وفي المقابل أكد المتحدث باسم الكرملين أنّ روسيا ستوقف تدريجيًا عن استخدام الدولار الأمريكي في التجارة مع إيران.

ويبدو أن سبب رفض موسكو وطهران التعامل بالدولار في التجارة المشتركة بينهما هو ما وجهته الولايات المتحدة الأمريكية لهما من عقوبات شديدة تضر بأنظمتها المالية. <https://shorturl.at/npFS8>

(3) تناقش رئيسا البرازيل والأرجنتين بشأن استخدام عملة موحدة في المعاملات التجارية المشتركة بينهما دون الاعتماد على الدولار؛ بهدف خفض تكاليف التشغيل، وتقليل العوامل الخارجية التي تضعف عملتي الدولتين في مواجهة الدولار.

وقد طُرحت هذه المبادرة خلال قمة مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ كبادرة بين الدولتين على أمل تعميم هذه الفكرة على بقية دول القارة. <https://shorturl.at/npFS8>

(4) تعرض تركيا على مصر التبادل التجاري بالعملة المحلية؛ فقد أبدى وزير الخارجية مولود أوغلو اهتمامًا كبيرًا بهذا الأمر، وبيّن أنّ التبادل التجاري بين شركات القطاع الخاص يعمل على تخفيف ضغط قلة توفر الدولار؛ الذي يؤثر سلبًا على الاستثمار.

وإذا وافقت مصر على التبادل التجاري مع تركيا بالعملة المحلية (الليرة التركية والجنيه المصري)؛ فإنّ ذلك سيذلل الصعوبات التي تواجه الاستثمار بين البلدين في الوقت الراهن. <https://shorturl.at/bjEQW>

(5) أكثر دول العالم عزوفًا عن الدولار في التعاملات التجارية، والتزامًا بالعملة المحلية عند التبادل التجاري فيما بينها هي دول مجموعة بريكس (الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا)، وترحب دول أخرى بالتعامل مع هذه المجموعة بالعملة المحلية مثل الأرجنتين والسعودية ومصر وإيران وغيرها، وتدرس هذه الدول التعامل بعملة جديدة موحدة مدعومة بالذهب تُسمّى عملة بريكس، ولا شك أنّ الدافع الأكبر لهذه الدول هو التحرر من الهيمنة الاقتصادية الأمريكية المتمثلة في سيطرة الدولار على التجارة العالمية. <https://www.skynewsarabia.com/business/1616166>

والملاحظ على النماذج السابقة أنّها مجرد بوادر ومحاولات لتخفيف الضغط على الدولار، أو لاتخاذ مواقف سياسية مضادة للولايات المتحدة الأمريكية، لكنّها محدودة النطاق، وتفتقر إلى دراسات شاملة وضوابط منظمة.

إستخدام القاعدة في علاج مشكلة التضخم

تُعد مشكلة التضخم من أخطر المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي المعاصر؛ لما تسببه من غلاء في الأسعار، وانخفاض في قيمة النقود، وزيادة في معدلات الفقر، وما ينتج عن ذلك من آثار اجتماعية سيئة مثل البطالة والتسوّل وكثرة الجرائم وغير ذلك.

وبيان كيفية علاج مشكلة التضخم باستخدام قاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة)، والرد على الاعتراضات الموجهة لهذه القاعدة من خلال العناصر الآتية:

أولاً: مفهوم التضخم وأسبابه:

أ- مفهوم التضخم: نفهم من تعريفات الاقتصاديين للتضخم؛ أنه حالة اقتصادية يحدث فيها ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات، يصاحبه انخفاض في قيمة النقود؛ مما يضعف من قدرة الناس المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية. (عيسى، 2011 : 126 - 127)

ب- أسباب التضخم على المستوى المحلي: تعددت وتتنوع أسباب التضخم المحلية، وأهم تلك الأسباب:

- 1- قلة المعروض من السلع مع كثرة الطلب؛ إما بسبب شح في السلع أو بسبب كثرة النقود.
- 2- زيادة تكلفة الإنتاج بسبب ارتفاع واردات الإنتاج أو مستلزماته، أو ارتفاع هوامش الأرباح بسبب الاحتكار أو الطمع والجشع، أو ارتفاع تكاليف الأجور.
- 3- تسهيل القروض بفوائد متنوعة - وخاصة الفوائد المركبة -؛ مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج بسبب زيادة هامش الربح من أجل تسديد تلك الفوائد.
- 4- تسهيل المصارف فتح الاعتمادات للمنظمين والمنتجين وغيرهم؛ مما يؤدي إلى تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة بما لا يتناسب مع المعروض من السلع فترتفع الأسعار.
- 5- تمويل النفقات العسكرية؛ مثل التضخم الذي حدث في الولايات المتحدة أثناء حرب فيتنام، فقد تجاوزت تكلفتها (14 مليار دولار) عام 1977م.
- 6- التضخم الهيكلي الذي يرجع سببه إلى عدة عوامل مرتبطة بسياسة الدولة وقوانينها المنظمة للنشاط الاقتصادي؛ مثل سوء استغلال الثروات والموارد المادية وتوزيعها، وعدم الترشيح في الإنفاق الحكومي، والاختلال في هيكل الطلب الكلي والعرض الكلي، ويحدث ذلك غالباً في الدول المتخلفة. (عيسى، 2011 : 132 - 134)

ت- أسباب التضخم على المستوى العالمي: لا شك أنّ الكوارث العامة والحروب العالمية المدمرة لها أثر كبير في حدوث التضخم على المستوى العالمي؛ لكنه تضخم وقتي يزول بتوقف الكارثة أو انتهاء الحرب.

ولكنَّ المتأمل في الوضع الاقتصادي العالمي في العقود الخمسة الأخيرة يجد موجات من التضخم لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية؛ فمعدل التضخم في ارتفاع دائم، والأسعار في غلاء مستمر في كل دول العالم حتى في الدول المزدهرة اقتصادياً. (عبد الفضيل، 1982: 40 . 41)

والسبب في ذلك هو الالتزام بقاعدة الدولار التي تفتقر إلى معيار ثابت ومقياس مستقر؛ لأنَّ أوراق تلك العملة تُطبع بكميات كبيرة من غير غطاء من الذهب أو الثروات الثمينة، ومن غير تناسب مع المنتجات من السلع النافعة، ويحدث التناقص والتآكل المستمر في قيمتها النقدية بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالدولة المصدرة لها.

والدليل على ذلك أنه عندما تمت اتفاقية بريتون وودز عام 1944م كانت الأوقية (الأونصة) من الذهب التي تزن (31جم) تعادل (35 دولاراً)، وظل السعر مستقرًا ما يزيد على ربع قرن؛ لأنَّ الدولار كان له غطاء ذهبي، فالذهب هو سر الاستقرار في ذلك الوقت؛ لأنَّ "عرض النقود العالمي كان يزيد بمعدل قريب من زيادة المعدل الحقيقي للنمو؛ أي أنَّ الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي كانا يزيدان معًا وينقصان معًا". (كرتزمان، 2010: 32)

ولكن لما أعلن الرئيس نيكسون إلغاء الغطاء الذهبي وتعليق تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971م، وأصبح الدولار كورقة مطبوعة هو عملة التجارة الدولية، وهو المعيار الذي يُقدَّر به سعر صرف العملات المحلية، ويُسرَّع به النفط؛ زادت معدلات التضخم بصورة غير مسبوقة (عبد الفضيل، 1982: 40 . 41) ووصلت إلى حد الأزمة المالية في بعض الأحيان؛ مثل الأزمة المالية العالمية في الفترة (2005م - 2010م).

ونحن الآن في عام 2023م قد وصل سعر أوقية الذهب إلى ألفي دولار تقريبًا؛ يعني منذ تحرير سعر الدولار وفك ارتباطه بالذهب - نصف قرن تقريبًا - زاد معدل التضخم أكثر من خمسة وخمسين ضعفًا، ولا شك أنَّ العالم لم يشهد معدلات تضخم بهذه الصورة الخيالية منذ بدء التاريخ.

ونستنتج من ذلك المثال الصريح الواضح أنَّ الذهب معيار مستقر يمنع التضخم في الأوضاع الطبيعية؛ بينما الدولار معيار غير مستقر يزيد من معدلات التضخم.

والتشخيص الدقيق لهذه الظاهرة المرضية هو أنَّ الدولار لم يُستخدم كعملة دولية يرتبط بها سعر صرف العملات الأخرى فحسب؛ بل تمَّ استغلاله لتوليد المال من غير تبادل تجاري حقيقي، أو بذل سلعة أو خدمة نافعة، أو إجراء معاوضة عادلة، ولذلك نجد الأرباح الباهظة تُجنى من وراء طبع أوراق الدولار

والعملات المهيمنة وبيعها أو إقراضها بالفائدة التي تفرضها المصارف وبيوت المال في أمريكا والدول العظمى. (العصيمي، 2010 : 45 . 46)

ثانياً: علاج القاعدة لمشكلة التضخم:

عندما يحدث التضخم المعتدل الذي ترتفع فيه الأسعار تدريجياً بمعدل سنوي يتراوح ما بين 2% إلى 3% فإنه يستغرق فترة طويلة كي يظهر، وبذلك يسهل على الدولة معالجته. (عيسى، 2011 : 131)

وإذا حدث التضخم الصريح الجامح الذي ترتفع فيه الأسعار بسرعة كبيرة شهرياً أو يومياً، وتفقد فيه النقود قدرًا كبيراً من قيمته (المصدر السابق : 129 - 131) ؛ فإنَّ الدولة تتخذ لمعالجته إجراءات إصلاحية متعددة؛ مثل الترشيد في الإنفاق والاستهلاك، وزيادة المشروعات الإنتاجية لزيادة الصادرات، وتقليل الواردات وغير ذلك.

وإذا لم تُجد تلك الإصلاحات نفعاً؛ رغم أنَّ هذه الدولة تمتلك ثروات كثيرة، وتنتج سلعاً متنوعة، وتقوم بصفقات تجارية كبيرة مع العديد من الدول؛ فإنَّ هذا يدل على حدوث تضخم مستورد نتيجة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم، فتتأثر الدول النامية بموجات التضخم وغلاء الأسعار عند الدول الكبرى، وما ينتج عن ذلك من انخفاض قيمة عملاتها. (الشيخ، 2021 : 13) ، (عيسى، 2011 : 130) ، (عبد الفضيل، 1982 : 41)

وهنا يأتي دور قاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة) في علاج هذه المشكلة، وذلك باتباع الخطوات الآتية:

(1) التبادل التجاري بنظام المقايضة من غير توسيط العملة، والاكتفاء بتقدير السعر بالذهب لضمان استقرار الأسعار وتوقفها عن الارتفاع.

(2) التبادل التجاري بتوسيط العملات المحلية؛ مع تقدير سعر الصرف بالذهب لضمان استقرار سعر العملة المحلية وتوقف انخفاض قيمتها.

(3) تجنب التعامل بالدولار أو عملات الدول الكبرى المهيمنة مثل اليورو والجنيه الإسترليني؛ لأنَّ انخفاض قيمة هذه العملات هو سبب التضخم المستورد والغلاء العالمي، ولأنَّ توسطها في التعامل التجاري فيه كلفة زائدة تزيد من ارتفاع الأسعار وتدهور الوضع الاقتصادي.

(4) تجنب الاقتراض بفائدة؛ لأنَّ الفائدة تضاعف الديون، وتزيد من سعر الواردات ومستلزمات الإنتاج؛ مما يؤدي إلى غلاء الأسعار (شابرا ، 1990 : 53 - 54) ، فتدور الدولة في حلقة مفرغة، تريد أن تتخلص من تضخم فتقع في تضخم أشد؛ كالمستجير من الرمضاء بالنار!

ومع تعديل النظام الاقتصادي والسياسة النقدية للدولة وفق هذه القاعدة، والتوسع في عمليات التبادل التجاري مع الدول المماثلة؛ فإنَّ مشكلة التضخم تزول وتتلاشى تمامًا، ويتحسن الاقتصاد ويعم الرخاء بفضل الله تعالى.

ثالثاً: اعتراضات وردود:

وتتلخص اعتراضات الاقتصاديين على صحة قاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة)، واستخدامها في علاج مشكلة التضخم فيما يلي:

الاعتراض الأول: يرى بعض الاقتصاديين أنَّه لا توجد عملة أخرى تسامي الدولار، وتصلح أن تكون معياراً عالمياً لأسعار الصرف وتقدير أثمان السلع عند التبادل التجاري، وتسهيل تبادل العملات في سوق السندات والديون، وأية عملة أخرى تحتاج إلى سنين مديدة لكي تصبح مثل الدولار في القوة لتتال الثقة العالمية.

وعملة بريكس - على فرض صدورها - لا يمكن على المدى القريب أن تحل محل الدولار، والدليل على ذلك أنَّ اليورو رغم دعمه من دول الاتحاد الأوروبي القوية اقتصادياً لم يستطع الوصول إلى مكانة الدولار ونيل الصدارة العالمية .

<https://www.skynewsarabia.com/business/1616166>

والرد على ذلك .. أنَّ الدولار فقد ثقة معظم الدول لأنَّه لا يخدم إلا اقتصاد دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، ولأنَّه تسبب في ارتفاع معدلات التضخم وغلاء الأسعار في العالم كله منذ فك ارتباطه بالذهب.

وعملة بريكس إذا صدرت مدعومة بالذهب فإنَّها ستقل من معدلات التضخم وتعمل على استقرار الأسعار، كما أنَّها ستضعف من الهيمنة الأمريكية وتنتهي سيطرة القطب الواحد؛ وكل ذلك في صالح الاقتصاد العالمي.

ومع ذلك فإنَّنا في قاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة) لا نحتاج إلى عملة بديلة للدولار؛ لأنَّ الصفقات التجارية تتم بالعملات المحلية المقدرَّ سعر صرفها بالذهب، والمدعومة بكل ما تمتلكه الدولة

مما يمكن بذله والتجارة فيه من ثروات وسلع وخدمات وامتيازات، ولا شك أنّ ذلك سيساعد كل دولة على الإنتاج ورفع معدلات النمو لتحسين الاقتصاد.

الاعتراض الثاني: الذهب لا يصلح أن يكون عملة عالمية تسهل التحركات المالية النقدية؛ لأنّه معدن نفيس محدود الكمية يُستخدم في الحلي، وله استخدامات صناعية متعددة في قطاع التكنولوجيا، ويصعب التعامل به بشكل فوري، والاعتماد عليه في التبادل التجاري سيرفع من سعره مما يؤثر على الصناعات المختلفة التي يُستخدم فيها.

بخلاف الدولار الذي يمكن طبع كميات كبيرة منه، وتتم تهيئته من قبل الفيدرالي ووزارة الخزانة الأمريكية، ولا يوجد منافس له حتى الآن، والذهب سلعة وليس عملة تصلح أن تنافس الدولار وأن تسهل التعاملات المالية . . <https://www.skynewsarabia.com/business/1616166>.

والرد على ذلك .. أنّ الذهب ظل عملة عالمية قرونًا كثيرًا، ثم صار غطاءً للعملات الورقية العالمية مثل الجنيه الإسترليني والدولار سنين عددًا، ولم يشعر الناس بالتضخم وغلاء الأسعار إلا في الظروف الاستثنائية مثل أيام الحروب أو انتشار الأوبئة، وإنّما زادت معدلات التضخم وغلاء الأسعار بدرجة كبيرة، وتعددت الأزمات المالية العالمية بعد تحرر الدولار من الالتزام بالغطاء الذهبي.

وطبع أوراق الدولار بكميات كبيرة من غير غطاء ذهبي يُعتبر من أسباب التضخم الرئيسية، والتهينة التي تتم من الفيدرالي ووزارة الخزانة الأمريكية تكون لصالح السياسة الأمريكية فقط؛ دون اعتبار لمصالح دول العالم وخاصة الدول النامية.

ولو كانت الولايات المتحدة الأمريكية عندما توقفت عن تغطية الدولار بالذهب عام 1971م؛ اكتفت بتقدير الأسعار بالذهب، وتعهدت بإعطاء الدول التي تحوز ملايين الدولارات بعض المنتجات والآلات بدلاً من الذهب؛ لكان خيرًا لها ولجميع دول العالم، ولكان أكثر عدلاً ونزاهة، وكان في ذلك تطبيق جيد لقاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة)، ولما ارتفعت معدلات التضخم وغلاء الأسعار بهذه الصورة المخيفة.

وكون الذهب سلعة وليس عملة، وأنّه كميات محدودة، وله استخدامات صناعية متعددة؛ كل ذلك لا تأثير له في التبادل التجاري والتعاملات المالية؛ لأنّ المقصود هو اعتباره معيارًا ومقياسًا لأثمان السلع وأسعار صرف العملات المحلية، وليس اتخاذه عملة للتداول.

ورغبة الناس في اقتناء الذهب لنفاسته هو السبب الرئيس في احتفاظه بقيمته؛ مما جعله معياراً ثابتاً لأثمان السلع وقيم الأشياء؛ بخلاف الدولار الذي لا يدعو أن يكون ورقة مطبوعة لا قيمة لها في ذاتها، يُطبع منها كميات كبيرة وفق مصالح الدولة المصدرة لها؛ كما يقول جويل كرتزمن: "أصبحت رمزاً عارياً بدون قيمة ذاتية". (العصيمي، 2010 : 46)

وأساءل ويتساءل كل ذي لب: لماذا الإصرار على وجود عملة واحدة تتحكم في التجارة العالمية؟! ولماذا تتنافس الدول العظمى على فرض عملتها على كوكب الأرض؟! ولماذا لا يُترك باب التنافس مفتوحاً لجميع الدول؛ فتكون العملة الأعلى قيمة هي عملة الدولة الأكثر إنتاجاً والأجدى نفعاً لشعوب العالم؟!

والإجابة الصادمة هي: الرغبة في الهيمنة الاقتصادية والسيطرة السياسية، والحرص على العلو في الأرض، والأنانية التي لا تنظر إلا لمصالح المترفين المتكبرين، والقسوة التي لا تلتفت إلى آلام الملايين من الفقراء والبؤساء المعذبين!

الاعتراض الثالث: يرى بعض الاقتصاديين أنّ قاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة) لا يخدم الدول النامية؛ لأنّ منتجاتها وصادراتها أقل بكثير من وارداتها، ومن ثمّ تكون الدول الصناعية الكبرى هي الرابح الأكبر من هذه القاعدة؛ مما يسبب وجود فائض في العملات المحلية لتلك الدول، وهذه العملات بحاجة إلى عملة وسيطة لاستخدامها في تعاملات خارجية أخرى، وهذا الوسيط هو الدولار. <https://shorturl.at/gFQV3>

والرد على ذلك .. أنّ قاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة) يخدم الدول النامية من جهات متعددة؛ أولها تحفيز تلك الدول على العمل وزيادة الإنتاج والتصدير وتقليل الاستيراد؛ لأنّها ستجني من وراء هذه القاعدة النمو الاقتصادي ورفع قيمة عملتها المحلية في آن واحد. وثانيها تقليل تكلفة الاستيراد لعدم وجود عملة وسيطة مثل الدولار. وثالثها تخفيف الضغط على الدولار، وعدم اللجوء إلى اقتراضه بفوائد مركبة؛ مما يزيد من سعر الواردات ومستلزمات الإنتاج، ويؤدي إلى غلاء الأسعار. ورابعها تدويل العملة الوطنية وتعزيز قيمتها، والتحرر من العملات المهيمنة عالمياً.

ووجود فائض من العملات المتعددة لا يحتاج إلى توسط الدولار عند إجراء تعاملات خارجية أخرى؛ لأنّه يساعد على تنويع التبادل التجاري والاستفادة من منتجات معظم الدول، ولا يجعل الدولة أسيرة لعملة واحدة.

ومن مصلحة الدول الصناعية الكبرى أن تتعاون مع الدول النامية، وأن تساعد على تنمية اقتصادها ورفع قيمة عملتها؛ لأنَّ الدول النامية تمتلك المواد الخام اللازمة لكثير من الصناعات، وكذلك تُعتبر سوقاً رائجة لمنتجاتها.

فجميع منتع بتلك القاعدة؛ لأنَّها تسهل على الدول الصناعية بيع منتجاتها من غير احتياج لعملة وسيطة، وتشجع الدول النامية على العمل والإنتاج وتعزيز قيمة عملتها من غير كلفة زائدة أو لجوء إلى اقتراض الدولار بفوائد باهظة.

بل إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية إذا طبقت قاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة) ستنتفع بها أكثر من انتفاعها بهيمنة الدولار على التجارة العالمية؛ لأنَّها اغترت بتلك الهيمنة واعتمدت على طباعة الدولارات من غير غطاء ذهبي في التبريح وتوليد المال، وقد أدى ذلك إلى ارتكاز اقتصادها العملاق على السندات والديون؛ حتى بلغ الدين في عام 2023م إلى (31.4 تريليون دولار) <https://www.bbc.com/arabic/business-65786421>

، مما تسبب في انخفاض قيمة الدولار وضعف الثقة فيه، وزيادة معدلات التضخم وغلاء الأسعار والبطالة، والتعرض إلى أزمات مالية فادحة.

بخلاف إذا التزمت بقاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة) فإنها تركز في تنمية الاقتصاد على الإنتاج والصناعة والتصدير، فتربح مليارات الدولارات من منتجات مقدر سعرها بالذهب؛ فتجني من وراء ذلك الفوائد الآتية: أولاً زيادة المشروعات الإنتاجية الحقيقية التي تنمي الاقتصاد وتقل البطالة. وثانياً احتفاظ الدولار بقيمته العالية وثقته العالمية التي تجعل له هيمنة اقتصادية حقيقية، وليست سياسية شكلية. وثالثاً عدم اللجوء إلى الاقتراض وبيع السندات الذي يضاعف الديون ويضعف الاقتصاد، ويتسبب في أزمات مالية مفاجئة. ورابعاً تجنب التضخم وغلاء الأسعار المستمر الذي يزيد من الركود الاقتصادي والفقر والآثار الاجتماعية السيئة.

وخلاصة ما سبق.. أنَّ قاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة) نافعة لجميع دول العالم، وأنَّ تطبيقها يساعد في علاج مشكلة التضخم، ويعمل على استقرار الأسعار، ويساهم في تنمية اقتصاد الدول النامية.

الخاتمة

بعد أن انتهيتُ - بفضل الله تعالى وتوفيقه - من عرض موضوعات البحث وعناصره؛ أرى أنه من الأهمية بمكان التنبيه على أهم نتائجه بعقد مقارنة بين (قاعدة الدولار) المعمول بها خمسة عقود في النظام الاقتصادي المعاصر، وبين القاعدة المبتكرة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة) التي أدعو إلى العمل بها، ثم توجيه بعض التوصيات.. وذلك على النحو التالي:

أولاً: المقارنة بين (قاعدة الدولار) وقاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة):

(1) تجعل (قاعدة الدولار) عملة الدولار الأمريكي هي الوسيط في التجارة العالمية، والمعيار النقدي الذي يُحدد به سعر الصرف لجميع العملات، ويرتبط به سعر النفط في العالم. بينما تجعل قاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة) العملة الوطنية معتمدة في التبادل التجاري بين الدول، وتعتبر الذهب هو المعيار والمقياس الذي تُقَدَّر به أسعار السلع، ويُحدد به سعر صرف جميع العملات المحلية.

(2) لا يوجد في (قاعدة الدولار) غطاء من الذهب أو الثروات الثمينة. أما في قاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة) فكل ما تمتلكه الدولة مما يمكن بذله والتجارة فيه من ثروات وسلع وخدمات وامتيازات يُعتبر غطاءً حقيقياً للعملة الوطنية؛ بعد تقدير قيمته بالذهب.

(3) تقتصر (قاعدة الدولار) إلى معيار ثابت؛ لأنَّ الدولار ورقة مطبوعة بدون قيمة ذاتية، ولأنَّ سعره النقدي ينخفض ويرتفع حسب العرض والطلب، ويحدث التناقص والتآكل المستمر في قيمته النقدية بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية الخاصة بالدولة المصدرة له. بخلاف قاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة) فإنَّ المعيار فيها مستقر وثابت؛ لأنَّ الذهب معدن نفيس يحتفظ بقيمته غالباً.

(4) تنتسب (قاعدة الدولار) في موجات مستمرة من التضخم وغلأء الأسعار؛ لأنَّه يتم طبع أوراق الدولار بكميات كبيرة من غير غطاء من الذهب أو تناسب مع الثروات والمنتجات. بينما في قاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة) لا يحدث تضخم ملحوظ؛ لأنَّ تقدير سعر صرف العملات وأثمان السلع بالذهب وهو ثابت القيمة؛ مما يجعل عرض النقود العالمي يزيد بمعدل قريب من زيادة المعدل الحقيقي للنمو فيؤدي إلى استقرار قيم الأشياء.

(5) سوغت (قاعدة الدولار) للولايات المتحدة الأمريكية - وهي دولة واحدة - التحكم في اقتصاد العالم، واستغلال هيمنتها على سوق العملات في التبرج وتوليد الأموال، واستخدام نفوذها الاقتصادي في

معاقة الدول التي تخالفها سياسياً؛ مما أفقدها الحيادية والنزاهة. بخلاف قاعدة (التبادل التجاري مقابل تبادل العملة) التي تتصف بالنزاهة والحيادية؛ لأنها تمنع تحكم عملة واحدة في التجارة العالمية، وتترك باب التنافس مفتوحاً لجميع الدول؛ فتكون العملة الأعلى قيمة هي عملة الدولة الأكثر إنتاجاً والأجدي نفعاً لشعوب العالم.

ثانياً: توجيه بعض التوصيات:

أتوجه ببعض التوصيات إلى:

- الأساتذة من الباحثين والاقتصاديين أن يدعموا هذه القاعدة نظرياً وعلمياً.
- وأصحاب القرار في مصر والوطن العربي أن يطبقوا هذه القاعدة عملياً؛ لمعالجة مشكلة التضخم وغلاء الأسعار، وتعزيز قيمة العملة الوطنية، وتنمية الاقتصاد.
- وأصحاب القرار في الدول النامية أن يستخدموا هذه القاعدة في إصلاح الاقتصاد، والتحرر من هيمنة الدولار وعمليات الدول الكبرى.

المصادر

1. ابن ماجة(1954). سنن ابن ماجة؛ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبي)، القاهرة.
2. أبو داود (1978). سنن أبي داود ، بيت الأفكار الدولية، الرياض وعمان.
3. الترمذي (1978). سنن الترمذي (المسمى بالجامع الصحيح)، تحقيق الشيخ أحمد شاکر، ط2، مكتبة مصطفى الحلبي.
4. الحنبلي، ابن رجب (2008). جامع العلوم والحكم ، تحقيق الدكتور ماهر الفحل، دار ابن كثير، دمشق وبيروت.
5. الزرقا، أحمد(1989). شرح القواعد الفقهية ، ط2، ، دار القلم، دمشق.
6. السالوس، علي أحمد (1985). النقود واستبدال العملات.. دراسة وحوار، مكتبة الفلاح، الكويت.
7. السيوطي (1983). الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، دار الكتب العلمية ، بيروت.
8. شابرا، محمد عمر(1990). نحو نظام نقدي عادل.. دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام، ترجمة سيد محمد سكر، مراجعة الدكتور رفیق المصري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط2، دار البشير، عمان بالأردن.
9. طه، رانيا (2021). التضخم.. أسبابه آثاره وسبل معالجته، منشورات صندوق النقد العربي، الإمارات.
10. عبد الفضيل، محمود (1982). مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي.. الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
11. عبد القادر، سيد متولي (2014). اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ، عمان ، الأردن.
12. العصيمي، محمد بن سعود(2010). موت النقود ، دار الميمان، الرياض.
13. عيسى، خليف(2011). التغيرات في قيمة النقود.. الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي ، دار الفنائس، عمان بالأردن.
14. قنطججي، سامر مظهر(2020). السياسات النقدية والمالية والاقتصادية.. المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية ، منشورات جامعة كاي (الإلكترونية).
15. كينز، جون(2010). النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود ، ترجمة إلهام عيداروس، مراجعة الدكتور عبد الله خطاب، هيئة أبو ظبي للثقافة، دار العين، الإمارات.
16. الألباني(1998). صحيح سنن أبي داود ، مكتبة المعارف، الرياض.
17. مهرا، زكريا (2018) . موجز النقود والسياسة النقدية ، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة .

18. الماوردي، أبو الحسن (1989). الأحكام السلطانية والولائيات الدينية، (تحقيق: أ. م. البغدادي)، دار ابن قتيبة، الكويت.
19. المالكي، زهير جمعة (2020). أكبر عملية تلاعب مالي في التاريخ البشري، مركز البيان للدراسات والتخطيط، عمان، الأردن.
20. مورجان، فكتور (1993). تاريخ النقود، (ترجمة: ن. خليل)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر. المواقع الإلكترونية
21. "رفع سقف الدين..."، موقع BBC NEWS عربي بتاريخ 2 يونيو 2023م. <https://www.bbc.com/arabic/business-65786421>
22. مقالة "أمريكا والديون..." لنهال أبو السعود، موقع اليوم السابع بتاريخ 5 مايو 2023م. <https://shorturl.at/nzMR6>
23. رأي الدكتور حسن الصادي أستاذ التمويل والاستثمار بجامعة القاهرة في: مقالة بعنوان "محدود ومشروط.. إلى أي مدى تستفيد مصر من التبادل التجاري بالعملة المحلية؟" لمحمد عبد الله، موقع الجزيرة بتاريخ 2023/5/6م. <https://shorturl.at/gFQV3>
24. رأي حازم الغبرا المستشار السابق بالخارجية الأمريكية وطارق الرفاعي الرئيس التنفيذي لمركز كوروم للدراسات بلندن في: مقالة بعنوان "ماذا يعني الذهب القوي بالنسبة للدولار؟"، موقع سكاى نيوز عربية بتاريخ 27 إبريل 2023م. <https://www.skynewsarabia.com/business/1616166>
25. مقالة بعنوان "ماذا يعني الذهب القوي بالنسبة للدولار؟"، موقع سكاى نيوز عربية بتاريخ 27 إبريل 2023م. <https://www.skynewsarabia.com/business/1616166>
26. موقع أريبيان بزنس بتاريخ 6 يوليو 2023م. <https://shorturl.at/qtGOU>
27. مقالة بعنوان "هل تنجح محاولات البرازيل والأرجنتين للتخلي عن الدولار في التبادل التجاري؟"، موقع أرقام بتاريخ 2023/2/5م. <https://arg.am/3BB7D60E>
28. مقالة بعنوان "هل يتيح التبادل التجاري بالتومان والروبل الالتفاف على العقوبات؟" للصحافية كفاية أولير، موقع (INDEPENDENT عربية) بتاريخ 21 يوليو 2022م. <https://shorturl.at/npFS8>
29. موقع اليوم السابع، كتبه إسلام سعيد بتاريخ 12 يونيو 2023م. <https://shorturl.at/IsOZ1>
30. مقالة بعنوان "محدود ومشروط.. إلى أي مدى تستفيد مصر من التبادل التجاري بالعملة المحلية؟" لمحمد عبد الله، موقع الجزيرة بتاريخ 2023/5/6م. <https://shorturl.at/jAKO1>
31. موقع اليوم السابع، كتبه إسلام سعيد بتاريخ 20 مارس 2023م. <https://shorturl.at/EMY09>